وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ١١ يناير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

وزير الطاقة : نستثمر في كل ما يسهم في انتقال مناسب للطاقة الخضراء

خالد الغربي من الرياض

الاقتصادية

أكد الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة، أن السعودية تقوم بدور ريادي في مجال الحد من التغير المناخي، وأنها تأخذ قضايا التغير المناخي على محمل الجد وزمام المبادرة.

وقال وزير الطاقة خلال كلمته في النسخة الثالثة من مؤتمر التعدين الدولي تحت عنوان «تحولات الطاقة في المملكة»: «إننا لم نعد نصنف فقط دولة منتجة للنفط، ولكن دولة منتجة للطاقة بجميع أشكالها».

وأضاف أن السعودية تستثمر في كل ما يسهم في انتقال مناسب للطاقة الخضراء، وطرحت مبادرتين للتحول إلى الطاقة الخضراء، مشيرا إلى أن السعودية تستثمر في كل ما تؤمن بأنه سيسهم في عملية انتقال مناسبة للطاقة الخضراء.

وبين الأمير عبدالعزيز بن سلمان، أن العالم سيواجه مشكلة حتمية في حال عدم وجود أمن لحماية قطاع الطاقة، في حين أن المملكة بدورها الريادي تقود وتعمل إقليميا وعالميا في عديد من الفعاليات بهدف الحفاظ على القطاع. وأشار إلى أن السعودية تأخذ قضايا تغير المناخ على محمل الجد وتأخذ زمام المبادرة، متطلعا إلى وجود سوق إقليمية للكربون.

ولفت إلى أن هناك مساعي للتمكن من الريادة في عديد من المجالات، وأن مبادرات السعودية الخضراء تمثل ركيزة أساسية لتحقيق الحياد الصفري.

وتطرق إلى خطة السعودية لتجسير العلاقة بين استخدام الطاقتين التقليدية والمتجددة، مشيرا إلى أن البعض عند الحديث عن التحول الطاقي يخلط ما بين تعابير التخلي التدريجي عن الوقود الأحفوري والتخفيض التدريجي العادل والمنظم والمنصف في استخدام مصادر الطاقة التقليدية.

وأضاف «ولا سيما أن عديدا من الدول المستهلكة، وليست المنتجة فحسب، غير قادرة على التخلي عن هذه المصادر لعدم وجود بديل مجد لديها حاليا». ولفت وزير الطاقة إلى أن السعودية تعتمد وتروج لاستخدام الاقتصاد الدائري للكربون، القائم على أربع مستهدفات، أولها تخفيض الانبعاثات، وثانيها إعادة استخدام الكربون، ومن ثم إعادة تدويره، وصولا إلى عملية الحذف. وذكر أن السعودية والإمارات هما من أكبر الدول المنتجة للنفط ضمن منظمة «أوبك»، وتنتجان الطاقة بطريقة مسؤولة، منوها بجهود شركتي أرامكو وأدنوك في هذا الإطار، ولا سيما من ناحية دعم مشاريع الهيدروجين الأخضر محليا وفي الأسواق الخارجية.

وكشف عن إطلاق المملكة لمشروع تجريبي لموازنة انبعاثات الغازات الدفيئة، وسيجري العمل خلال العامين المقبلين على التأكد من سيره في الاتجاه الصحيح وبالطريقة المناسبة. وقال: «لقد تحركنا، ولم يعد يطلق علينا لقب دولة منتجة أو مصدرة للنفط، بل علامتنا المميزة الآن، التي نعمل على تعزيزها، أننا سنكون دولة منتجة للطاقة بمصادرها كافة».

وزير الطاقة يلتقي نائب المستشار الألماني والوزير الاتحادي للشؤون الاقتصادية والمناخ

المدينة

اجتمع صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، في الرياض اليوم، مع معالي نائب المستشار الألماني والوزير الاتحادي للشؤون الاقتصادية والمناخ الدكتور روبرت هابيك.

وبُحث خلال الاجتماع الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين في مجالات الطاقة، وسبل تعزيزها.

وناقش الاجتماع التعاون في مجالات الكهرباء، والطاقة النظيفة، وكفاءة الطاقة، والهيدروجين والنظيف، وسلاسل الإمداد، والمواد المستدامة، ضمن إطار نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وجهود المملكة وبرامجها.

كما جرى استعرض مستجدات التعاون وفق مذكرة التفاهم الموقعة سابقًا حول إنتاج واستغلال الهيدروجين، وذلك في سياق التعاون بين البلدين في مجال الهيدروجين ضمن الحوار السعودي الألماني القائم حول الطاقة، وذلك لتعزيز الاستدامة، والعمل على تحقيق أهداف اتفاقية باريس للتغيُّر المناخي، خاصةً ما يتعلق بالحد من الانبعاثات.

النفط يواصل مكاسبه مع انخفاض المخزونات الأميركية وانقطاع النفط الليبي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

واصل النفط مكاسبه مرتفعاً لليوم الثاني على التوالي، أمس الأربعاء، بعد أن أظهر تقرير للصناعة انخفاضاً أكبر من المتوقع في مخزونات الخام في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، مما عزز معنويات الطلب، فضلاً عن انقطاع النفط الليبي. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 26 سنتاً، بما يعادل 0.3 بالمئة، إلى 77.85 دولاراً للبرميل، في حين زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 27 سنتا، أو 0.4 بالمئة، إلى 72.51 دولاراً للبرميل. وارتفع النفط حوالي 2 ٪ في الجلسة السابقة بسبب مخاوف بشأن الإمدادات بعد تقارير عن انقطاع الإمدادات الليبية واستمرار التوترات الإقليمية بسبب الحرب. ومع ذلك، افتتح التداول يوم الاثنين الأسبوع بانخفاض يزيد على 3 %.

كما تلقت الأسعار دعماً من تجدد الهجمات على الشحن في البحر الأحمر من قبل ميليشيا الحوثي اليمنية دعماً للفلسطينيين يوم الثلاثاء والتعطيلات المحتملة لتدفقات ناقلات النفط في المنطقة. وقال محللون في هايتونج فيوتشرز «أسعار النفط لا تزال تحوم في نطاق منخفض، لكن المستثمرين الذين يحتفظون بمراكز طويلة يهيمنون على مزاج السوق في هذه اللحظة بالذات»، في إشارة إلى قيام المستثمرين بشراء العقود الآجلة توقعا لارتفاع الأسعار. وقالوا إن انخفاض المخزون «الأسبوع الماضي قد يكون مجرد تغير موسمي في المخزون، لكنه يساعد في تخفيف الضغط النزولي على أسعار النفط». وانخفضت مخزونات النفط الخام الأمريكية بمقدار 5.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الخامس من يناير، وفقًا لمصادر في السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء، مقارنة مع تقديرات المحللين بزيادة قدرها 700 ألف برميل. ومع ذلك، ارتفعت مخزونات البنزين بمقدار 4.9 مليون برميل، في حين ارتفعت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 6.9 مليون برميل، أي أكثر من الزيادة المقدرة بـ2.5 مليون برميل و2.4 مليون برميل على التوالي. وقالت إدارة معلومات الطاقة يوم الثلاثاء إنها تتوقع أن يزيد الاستهلاك العالمي للوقود السائل بمقدار 1.4 مليون برميل يوميا في عام 2024، مقارنة بنمو قدره 1.9 مليون برميل يوميا في عام 2023. وسيكون النمو أقل بسبب ضعف الاقتصاد الصيني، وزيادة كفاءة أسطول المركبات، ونهاية النمو المرتبط بالتعافي من الجائحة في عام 2023. وقال محللو بنك إيه ان زد، في مذكرة للعملاء، النفط يرتفع بسبب انخفاض المخزونات الأمريكية وتصعيد التوتر في البحر الأحمر. وقالوا، ارتفعت أسعار النفط وسط مؤشرات على استمرار انخفاض مخزونات الخام الأمريكية، ومع زيادة الهجمات على السفن في البحر الأحمر مما أدى إلى زيادة خطر تعطل إمدادات الشرق الأوسط. وارتفع خام برنت لنحو 78 دولارًا للبرميل، في حين اقترب خام غرب تكساس الوسيط من 73 دولارًا. وقال معهد البترول الأمريكي إن المخزونات على مستوى البلاد انخفضت بمقدار 5.2 مليون برميل الأسبوع الماضي، مع انخفاض المستويات في كوشينغ أيضًا. وفي الوقت نفسه، توقعت إدارة معلومات الطاقة عجزًا عالميًا ضيقًا في الإمدادات.

وشن المتمردون الحوثيون المزيد من الهجمات على السفن التجارية في جنوب البحر الأحمر، على الرغم من عدم الإبلاغ عن وقوع إصابات أو أضرار. ويُنظر إلى هذه الحوادث التي استمرت على الرغم من نشر قوة بحرية بقيادة الولايات المتحدة – على أنها امتداد للحرب. وتأرجح النفط الخام منذ بداية العام، حيث ارتفع وهبط في أيام متناوبة، حيث يحاول المتداولون قياس التوقعات للأرباع القادمة. وقد تلقى السوق الدعم من تخفيضات إمدادات أوبك+، والتوترات في الشرق الأوسط بما في ذلك البحر الأحمر، وانقطاع التيار الكهربائي في ليبيا. وقال ييب جون رونغ، استراتيجي السوق لدى وساطة آي جي آسيا: «إن التقاء العوامل المحيطة بالتطورات في الشرق الأوسط، وتوقعات العرض المتضاربة، والنمو العالمي البطيء، أدى إلى هذا التردد على نطاق أوسع في الأسعار».

وتعكس الفروق الزمنية للخام التي تتم مراقبتها على نطاق واسع سوقًا أكثر ثباتًا قليلاً على المدى القريب، حيث تبلغ الفجوة بين أقرب عقدين لخام برنت 36 سنتًا للبرميل في هيكل صعودي متخلف - عندما يتم تداول البراميل الفورية بعلاوات أعلى من العقود اللاحقة. ويقارن ذلك بـ 11 سنتًا في التخلف قبل أسبوع. وأغلق خام برنت مرتفعًا بنسبة 2 ٪ تقريبًا يوم الثلاثاء بعد أن قالت إدارة معلومات الطاقة في توقعات شهرية إن الطلب العالمي على النفط سيتجاوز العرض بمقدار 120 ألف برميل يوميًا في عام 2024. وانكمشت مخزونات الخام الأمريكية بشكل عام بنسبة 4.1 ٪ في ديسمبر، وهو أكبر انخفاض شهري منذ يونيو 2021. وبحسب محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط ترتفع بسبب الاضطرابات في الشرق الأوسط، والتركيز على المخزونات الأمريكية المختلطة. وقالوا، ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، لتواصل انتعاشها الأخير مع استمرار علامات انقطاع الإمدادات في الشرق الأوسط، في حين أشارت بيانات الصناعة إلى أسبوع آخر من الزيادات الحادة في مخزونات المنتجات الأمريكية. ووشهدت أسعار النفط انخفاضا يزيد عن 10 % في عام 2023، حيث أثرت المخاوف بشأن ضعف الطلب والأسواق الأقل تشددا على الأسعار خلال معظم العام. وبينما تستعد المخزونات الأمريكية للسحب الأسبوعي، ارتفعت مخزونات المنتجات المكررة مرة أخرى، إذ أظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي أن المخزونات الأمريكية شهدت انخفاضاً قدره 5.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 5 يناير، وهو ما يزيد بكثير عن التوقعات بانخفاض قدره 1.2 مليون برميل. وتأتي القراءة في أعقاب سحب كبير آخر شوهد في الأسبوع الأخير من عام 2023، حيث عززت مصافي التكرير الأمريكية الصادرات لسد فجوة العرض الناجمة عن الاضطرابات في الشرق الأوسط. لكن بيانات معهد البترول الأمريكي أظهرت أيضًا أسبوعًا آخر من الزيادة القوية في مخزونات البنزين ونواتج التقطير، مما يشير إلى أن الطلب في أكبر مستهلك للوقود في العالم ظل ضعيفًا. وقد تفاقمت هذه الفكرة بسبب عاصفة شتوية ضخمة ضربت عدة أجزاء من البلاد، مما زاد من تقييد السفر البري. وشهد الطلب على الوقود في الولايات المتحدة تراجعا كبيرا في الأشهر الأخيرة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى سوء الأحوال الجوية خلال فصل الشتاء. وأدى ذلك إلى انخفاض أسعار البنزين في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوياتها في أكثر من عامين. ويضاف ضعف الطلب على الوقود في الولايات المتحدة إلى المخاوف من أن الطلب العالمي على النفط سيضعف في عام 2024، وهو ما ينبئ، إلى جانب الإمدادات القوية نسبياً، بضعف أسعار النفط.

كما أثرت قوة الدولار على أسعار النفط، حيث انتعشت العملة الأمريكية تحسبا لبيانات التضخم الرئيسية في الولايات المتحدة والتي من المتوقع على نطاق واسع أن تؤثر في السياسة النقدية. وستكون بيانات التضخم الصينية متاحة هذا الأسبوع، في حين من المتوقع أن توفر بيانات التجارة المزيد من الإشارات حول واردات البلاد من النفط، والتي تباطأت في الأشهر الأخيرة. وكانت ارتفعت أسعار النفط نحو اثنين بالمئة يوم الثلاثاء إذ قلصت أزمة الشرق الأوسط وانقطاع الإمدادات الليبية الخسائر الفادحة التي تكبدتها في اليوم السابق. واستمدت الأسعار الدعم من إغلاق حقل الشرارة النفطي الليبي البالغ طاقته 300 ألف برميل يوميا، وهو أحد أكبر حقولها والذي كان هدفا متكررا لاحتجاجات سياسية محلية وأوسع نطاقا وللتوترات في الشرق الأوسط. ولا تزال بعض شركات الشحن الكبرى تتجنب البحر الأحمر في أعقاب الهجمات التي شنها المسلحون الحوثيون المتحالفون مع إيران رداً على الحرب التي تشنها إسرائيل ضد حماس. لكن التأثير على تحركات ناقلات النفط كان أقل من المتوقع. وقالت إدارة معلومات الطاقة إن إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة سيصل إلى مستويات قياسية خلال العامين المقبلين لكنه سينمو بمعدل أبطأ، حيث عوضت مكاسب الكفاءة انخفاضًا في نشاط منصات الحفر. ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج بمقدار 290 ألف برميل يوميا إلى مستوى قياسي يبلغ 13.21 مليون برميل يوميا هذا العام. وعزى فلين انتعاش أسعار النفط وسط دلائل على أن روسيا تلتزم بتخفيضات التصدير الموعودة بينما ساهمت قيود الإنتاج في ليبيا في دعم الأسعار. وتظهر أحدث بيانات صادرات الخام الروسي أن عضو أوبك + بدأ العام بما يتماشى مع التخفيضات الموعودة. وقال دينيس كيسلر، نائب الرئيس الأول في بنك كوريا فاينانشيال، إن احتمال قيام المملكة العربية السعودية، قائدة التحالف النفطي، بتمديد تخفيضاتها البالغة مليون برميل يوميًا حتى الربع الأول من هذا العام «يبدو الآن أكثر احتمالًا». وأضاف «هذا، إلى جانب ارتفاع الطلب الهندي على الوقود وزيادة طاقة التكرير في الصين، ستمحو معظم الخسائر السابقة». وانخفض خام غرب تكساس الوسيط وبرنت أكثر من 3 % يوم الاثنين بعد أن خفضت أرامكو السعودية أسعار النفط الخام المتجهة إلى آسيا إلى أدنى مستوياتها منذ أواخر عام 2021، مما أثار مخاوف بشأن الطلب. كما أثرت مخزونات الأسبوع الماضي من البنزين ونواتج التقطير، والتي تشمل الديزل بشكل أساسي، على أسواق النفط الخام. وظلت الأسواق متشككة في وعود أوبك + بالالتزام بتخفيضات الإنتاج الأعمق التي تم الإعلان عنها في أواخر نوفمبر، مما دفع دول تحالف أوبك + لتجديد الالتزام الكامل للبلدان المشاركة في اتفاقية إعلان التعاون بالوحدة والتماسك، فضلا عن جهودها المستمرة والثابتة للحفاظ على استقرار سوق النفط. وأكدت البلدان الأعضاء في أوبك مدى تقيدها بالأهداف المشتركة المتمثلة في الوحدة والتماسك داخل المنظمة، ومع البلدان المنتجة غير الأعضاء في أوبك المشاركة في اتفاق التعاون. وكانت الجهود الاستثنائية التي بذلتها البلدان الأعضاء في أوبك والبلدان المنتجة غير الأعضاء في تحالف أوبك+ واضحة في دعم الاقتصاد العالمي للتغلب على العديد من التحديات التي شهدتها على مدار السنوات العديدة الماضية، بما في ذلك وباء كوفيد 19، وضمنت استقرار سوق النفط خاصة بالمقارنة مع السلع الأساسية الأخرى.ومن المقرر أن تعقد أوبك+ اجتماعا للمراقبة في أوائل فبراير، بحسب مصادر التحالف الذين قالوا ان التحالف يخطط لعقد اجتماع للجنة المراقبة الوزارية المشتركة في أوائل فبراير وأشار المحللون إلى أن زيادة إنتاج النفط من الولايات المتحدة ودول أخرى سيزيد العرض في الأسواق هذا العام، على الرغم من تخفيضات أوبك. خفض محللو بنك أوف أمريكا مؤخرًا توقعاتهم لعام 2024 إلى 80 دولارًا للبرميل، انخفاضًا من 90 دولارًا للبرميل، حيث أدى ارتفاع العرض من خارج أوبك+ والانقسامات داخل أوبك+ إلى إضعاف الأساسيات.

تحالف بين «كاوست» و«أرامكو» لتمكين المواد غير المعدنية في تطبيقات الطاقة الاقتصادية

وقعت جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية «كاوست» مع شركة أرامكو السعودية اتفاقية تأسيس تحالف تقني، يركز على إدارة الأداء والسلامة للمواد غير المعدنية والمواد المركبة في تطبيقات الطاقة ENERCOMP. وانضمت أرامكو إلى هذا التحالف كعضو مؤسس وأول راع للأبحاث لتعزيز تطوير المواد غير المعدنية في قطاع الطاقة.

ويمثل هذا التحالف التقني الذي يمتد إلى خمسة أعوام استثمارا كبيرا لـ«كاوست» في البحث والتطوير في مجال المواد غير المعدنية والمواد المركبة، لتعزيز مكانة المملكة في تحولات الطاقة والمواد.

ويهدف هذا الاستثمار المشترك إلى دعم رؤية المملكة 2030 نحو الاستدامة وتنويع مصادر الدخل، من خلال تطوير مواد أقل استهلاكا للطاقة وذات بصمة كربونية منخفضة.

وستستفيد أرامكو من خبرتها من المبادرات ذات الصلة مثل مركز الكربون في جامعة رايس في الولايات المتحدة ومركز الابتكار في المواد غير المعدنية NIC في المملكة المتحدة، لدعم تحالف ENERCOMP في تحويل العلوم الأساسية إلى حلول لإدارة السلامة قابلة للنشر.

وسيؤدي ذلك إلى زيادة ثقة قطاع الصناعة على المدى البعيد بالدور الذي يمكن أن تلعبه المواد غير المعدنية والمواد المركبة في تحول المواد.

وعلى غرار نموذج مركز NIC، ستشجع المبادرة الأطراف المؤثرة الأخرى في قطاع الطاقة على الانضمام إلى هذا التحالف والاستفادة من القدرات البحثية المتطورة لـ«كاوست» في مجال الحلول الهندسية، والذكاء الاصطناعي، وعلوم المواد.

وأوضح الدكتور علي المشاري النائب الأعلى لرئيس أرامكو للتنسيق والإشراف التقني، أن هذا التعاون يهدف إلى إنشاء مركز ابتكار للمواد المركبة المتقدمة في المملكة، إضافة إلى نشر تقنيات جديدة لإدارة السلامة في صناعة الطاقة بشكل عام عبر التركيز على تطوير وتكامل أجهزة الاستشعار الذكية والفعالة من حيث التكلفة في المواد المركبة وتطبيق حلول الذكاء الاصطناعي الناشئة.

رهان على انتهاء أسوأ أزمات أسواق النفط .. بيانات المخزونات الأمريكية تدعم الأسعار
أسامة سليمان من فيينا
الاقتصادية

تلقت أسعار النفط الخام دعما جيدا من بيانات مخزونات الخام الأمريكية، التي أظهرت انخفاضا أكثر من المتوقع في الأسبوع الماضي.

ومحا الخام الأمريكي بعض خسائر سابقة، لكن المعنويات السلبية المتزايدة في النفط لا تزال تمثل خطرا رئيسا، فيما تتجه رهانات صناديق التحوط ومديرو الأموال الآخرون نحو الانخفاض بشكل متزايد بشأن توقعات أسواق النفط.

ويقول محللون نفطيون إن التأثير المشترك لعمليات البيع الضخمة لصناديق التحوط وتخفيض السعودية لأسعار فبراير لجميع القارات، أدى إلى خفض الأسعار، لكن عادت الأسعار إلى الانتعاش منذ أن أعلنت ليبيا حالة القوة القاهرة على عمليات حقل الشرارة.

ونوه المحللون إلى استمرار التقلبات وبقاء بعض الضغوط الهبوطية، بعد أن حافظ الدولار الأمريكي على اتجاهه الصعودي، كما أن ضعف المعنويات قد يؤدي إلى انخفاض آخر هذا الأسبوع، موضحين أن تخفيض أسعار البيع للنفط الخام يثير مخاوف من ضعف الطلب الآسيوي، وإن كان الأمر طبيعيا وموسميا بسبب صيانة المصافي في الربع الأول.

ولفت المحللون إلى أن فنزويلا غير قادرة على رفع الإنتاج قريبا، حيث أفادت وزارة النفط الفنزويلية أن إنتاج النفط في البلاد ارتفع بشكل طفيف إلى 802 ألف برميل يوميا في ديسمبر، وهو أداء أقل من هدف نهاية العام البالغ مليون برميل يوميا، حيث لا يزال الإنتاج أقل مما كان عليه في أشهر الصيف على الرغم من رفع العقوبات. وفي هذا الإطار، يقول لـ«الاقتصادية» مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة إن هناك آفاقا إيجابية لسوق النفط على الرغم من كثير من الصعوبات الراهنة، ومنها أنه لا يزال خط الأنابيب المتسرب في خليج المكسيك مغلقا، حيث يستمر التسرب النفطي الذي يبلغ حجمه مليون جالون منذ نوفمبر الماضي غامضا، مما يؤدي إلى إبقاء نحو 61000 برميل يوميا من إنتاج النفط في خليج المكسيك مغلقا.

وذكر أن مقاييس سوق النفط الرئيسة تشير إلى أن انتعاش النفط الخام من أكبر انخفاض له منذ أكثر من شهر، يعكس قوة السوق المادية الأساسية ويعزز محاولة العقود الآجلة للخروج من نطاق تداولها الأخير، كما يراهن بعض المتداولين على أن أسوأ ما في أزمة النفط في أوائل العام قد انتهت مع تداول العقود الآجلة ليونيو المقبل بكميات كبيرة.

من جانبه، يقول سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف إن قيام السعودية بتخفيض أسعار البيع الرسمية هو أمر إيجابي وداعم لسوق النفط، موضحا أن الأسعار تعززت منذ وقوع الهجمات المستمرة على السفن التجارية في البحر الأحمر وإغلاق حقول النفط الرئيسة في ليبيا، كما اتبعت أسعار النفط الخام أيضا مسار أسواق الأسهم التي قلصت خسائرها.

ونوه إلى توقعات الولايات المتحدة أن يتجاوز الطلب العالمي على النفط العرض بمقدار 120 ألف برميل يوميا في 2024، حيث تؤدي تخفيضات الإنتاج من قبل «أوبك +» إلى تشديد السوق، مشيرا إلى تأكيد إدارة معلومات الطاقة في توقعاتها الشهرية للسوق بأن هذا العجز المتواضع في الإمدادات قد يدفع العقود الآجلة لخام برنت إلى متوسط 85 دولارا للبرميل في مارس ارتفاعا من 78 دولارا في الشهر الماضي.

من ناحيته، يقول جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد إيه إف» في كرواتيا إن الأيام الأخيرة شهدت ارتفاعا في أسعار ناقلات النفط، وقد تم تشديد توافر أكبر الناقلات في العالم، وأدى ذلك إلى أكبر مكسب ليوم واحد في تكلفة نقل النفط من الولايات المتحدة إلى الصين منذ نوفمبر 2022، معتبرا أن أسعار الشحن المرتفعة في بعض الأحيان تؤدي إلى صعوبة إرسال البضائع عبر مسافات طويلة.

وأشار إلى تخفيض إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها لأسعار النفط الخام لعام 2024 بمقدار ثمانية سنتات للبرميل إلى 77.99 دولار للبرميل لخام غرب تكساس الوسيط و82.49 دولار للبرميل لخام برنت، متوقعة انخفاض الأسعار بشكل أكبر في 2025 مع نمو الإنتاج بشكل أسرع من الطلب.

بدورها، تقول ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام إن تقارير دولية ترجح أن عديدا من الشكوك قد تؤثر في أسعار النفط في المستقبل وأبرزها التوترات المتزايدة حول مسار الشحن الحيوي على البحر الأحمر والتطورات الأخرى في الشرق الأوسط، التي أدت إلى زيادة الضغط على الأسعار منذ أوائل ديسمبر ولديها القدرة على تعطيل تدفقات تجارة النفط العالمية ودفع أسعار النفط إلى مزيد من الارتفاع إذا تصاعدت أو استمرت.

ورجحت استمرار نمو الإنتاج في الولايات المتحدة خلال العامين المقبلين مدفوعا بزيادة كفاءة الآبار، مشيرة إلى أنه وبحسب إدارة معلومات الطاقة فإن النمو سيتباطأ بسبب انخفاض عدد منصات الحفر النشطة، لافتة إلى أن أحد عوامل عدم اليقين الرئيسة في توقعات الإنتاج الأمريكي لإدارة معلومات الطاقة هو استثمار المنتجين، موضحة أنه منذ 2021 أعطى المنتجون الأولوية لخفض الديون وزيادة الأرباح والاستحواذ على الشركات على النفقات الرأسمالية، كما زاد المنتجون النفقات الرأسمالية في 2023 ومع ذلك فإن الزيادات الإضافية تشير إلى وجود منصات أكثر نشاطا.

من ناحية أخرى، ارتفعت أسعار النفط أمس، لتواصل مكاسبها لليوم الثاني، إذ طغت المخاوف بشأن الإمدادات من الشرق الأوسط والناجمة عن الحرب في المنطقة وإغلاق أحد حقول النفط الليبية الكبرى على زيادة الإنتاج الأمريكي ومخاوف أخرى تتعلق بضعف النمو الاقتصادي.

وبينما تعمل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها على خفض الإنتاج لدعم السوق، قالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الثلاثاء إن إنتاج الخام الأمريكي سيرتفع لمستوى قياسي في 2024.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 38 سنتا، أو 0.5 في المائة، إلى 77.97 دولار للبرميل بحلول الساعة 12:59 بتوقيت جرينتش بعدما انخفضت إلى 77 دولارا للبرميل في وقت سابق، كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 32 سنتا، أو 0.4 في المائة، إلى 72.56 دولار للبرميل.

وقال أولي هانسن من ساكسو بنك «غالبا ما يحدث هذا النوع من الحركة المتقلبة للأسعار في الأسابيع القليلة الأولى من التداول في العام الجديد».

وأضاف «رغم أن اضطراب الإمدادات لا يزال يمثل تهديدا غير محقق، تظهر السوق الحقيقة علامات على الضعف الفعلي، ما يقلل بشكل أساسي من تأثير المخاطر الجيوسياسية».

وأثر ضعف التوقعات الاقتصادية بالنسبة لأوروبا في التوقعات بشأن الطلب. وقال لويس دي جيندوس نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي إن الاقتصاد ربما كان في حالة ركود في الربع الأخير ولا تزال التوقعات ضعيفة.

وارتفع الخام 2 في المائة تقريبا الثلاثاء بعدما خسر أكثر من 3 في المائة الإثنين. وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا الأحد حالة القوة القاهرة في حقل الشرارة النفطي الذي يمكن أن ينتج ما يصل إلى 300 ألف برميل يوميا.

وأظهرت بيانات معهد البترول الأمريكي انخفاض مخزونات النفط الخام بأكثر من المتوقع في أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم، لكن زيادة المعروض من المنتجات المكررة عوض ذلك الانخفاض.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 78,28 دولار للبرميل الثلاثاء، 78.21 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أمس، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول ارتفاع عقب انخفاض سابق وأن السلة كسبت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 76.86 دولار للبرميل.

ارتفاع الأسعار يحد من رغبة الهند في النفط الروسي .. أدنى مشتريات منذ 11 شهرا

الاقتصادية

بلغت عمليات شراء الهند للخام الروسي رغم الضغوط الغربية المرتبطة بأوكرانيا أدنى مستوى لها منذ 11 شهرا في ظل ارتفاع تكلفة هذا النفط المخفض، وفق ما أظهرت آخر البيانات.

ووفقا لـ«الفرنسية» منذ الحرب في أوكرانيا قبل نحو عامين، اشترت الهند مئات الملايين من براميل الخام الروسي بأسعار مخفضة، لتدخر مليارات الدولارات مع تعزيز خزينة الحرب الروسية.

وضعتها عمليات الشراء في المرتبة الثانية ضمن زبائن روسيا بعد الصين. ولم يخف المسؤولون الهنود قرارهم منح أولوية للمصلحة الوطنية على العقوبات الدولية المفروضة على موسكو.

لكن سعر الخام الروسي ارتفع في مواجهة خفض تحالف «أوبك+» الإنتاج وازدياد الطلب من الصين، وفق ما يؤكد محللون، ما يجعله أقل جاذبية بالنسبة للزبائن الهنود.

واشترت مصافي التكرير الهندية 1.45 مليون برميل من النفط الروسي يوميا الشهر الماضي، في أقل كمية منذ يناير العام الماضي وأقل بنحو 16 في المائة عن نوفمبر، بحسب منصة استخبارات تجارة الطاقة العالمية «كبلير».

وقال كبير المحللين المتخصصين في الخام لدى «كبلير» فيكتور كاتونا: إن «التأثير المتبادل بين الهند والصين» كان محركا رئيسا للتغيير «فيما يتنافس البلدان للحصول على ذات البراميل».

تعد روسيا المستفيد الأكبر من التغيير، إذ يتم تداول الخام الروسي بسعر يبلغ أكثر من 85 دولارا للبرميل، بحسب تقارير، رغم أن ائتلاف مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا فرض سقف للأسعار عند 60 دولارا قبل عام. وستحظى واردات نيودلهي المخفضة بترحيب بعض صانعي السياسات الأوروبيين الذين أعربوا عن قلقهم حيال الطريقة التي عالجت من خلالها المصافي الهندية الخام الروسي لتحويله إلى وقود للسوق الأوروبية، في التفاف على عقوبات الاتحاد الأوروبي.

ترتبط نيودلهي وموسكو بعلاقات تعود إلى حقبة الحرب الباردة، وما زالت روسيا أكبر مزود للأسلحة للدولة الأكثر سكانا في العالم.

تجنبت الهند التنديد بشكل صريح بروسيا على خلفية حربها في أوكرانيا، فيما تسعى لتعزيز العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة. لكن بدلا من المضي قدما على خطى الغرب، عززت شراكتها التاريخية مع روسيا لضمان الحصول على طاقة زهيدة الثمن لمساعدتها على تعزيز النمو من دون مفاقمة عجز الموازنة.

وتعد الهند ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم وتستورد نحو 80 في المائة من احتياجاتها.

وفي الأشهر العشرة التي أعقبت الحرب الروسية الأوكرانية، ادخرت الهند 3.6 مليار دولار عبر استيراد نفط مخفض إلى حد كبير من روسيا، وفق بيانات نشرها نائب عن الحزب الحاكم.

ومباشرة قبل الحرب، كانت الهند تستورد 67500 برميل فقط من الخام الروسي يوميا، بحسب بيانات «كبلير».

وارتفعت الكميات التي تشتريها لتبلغ ذروتها عند أكثر من مليوني برميل يوميا في مايو 2023، لكنها تراجعت بشكل ثابت مذاك.

ويفيد مسؤولون حكوميون بأن التغيير الأخير براجماتي محض مدفوع بالأسعار، أكثر من كونه سياسيا. وقال هارديب سينج بوري وزير النفط الهندي للصحافيين الأسبوع الماضي: «لم قد نشتري منهم إن لم يعرضوا علينا تخفيضا».

وأضاف أن «القيادة الهندية لديها شرط واحد فحسب: أن يحصل الزبون الهندي على الطاقة بأكثر سعر اقتصادي ومن دون اضطراب» الإمدادات.

ودفعت المصافي الهندية ما معدله 85.90 دولار للبرميل في نوفمبر، وفق تحليل لـ«بلومبيرج» لبيانات حكومية، وهو مبلغ أعلى بقليل من ذاك الذي عرضه العراق البالغ 85.70 دولار وأعلى بـ25 دولارا من سقف السعر المحدد من قبل مجموعة السبع.

تسعى موسكو بدورها لزيادة عائداتها النفطية.

وفي مايو، ألقى أنتون سيلوانوف وزير المال الروسي باللوم «على كل هذه التخفيضات» في تراجع عائدات الطاقة في البلاد بنسبة 50 في المائة.

وأفاد الأستاذ في جامعة «ييل» جيفري سونينفلد الذي قدم الاستشارة لوزارة الخزانة الأمريكية فيما يتعلق بسقف الأسعار من «انخفاض في فعالية سقف الأسعار»، لكنه أشار إلى أن الخطوة ما زالت ترفع تكاليف الشحن والتأمين على روسيا.

ويقر مسؤولون هنود بوجود تحديات لوجستية.

تفضل نيودلهي وزبائن آخرون للنفط الروسي تجنب تسديد ثمنه بالدولار الأمريكي، إذ إن القيام بذلك يمكن أن يعرضهم لعقوبات ثانوية.

«الطاقة الأميركية» تتوقع متوسط برميل النفط عند 82 دولاراً خلال 2024

الشرق الأوسط

توقعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، الأربعاء، أن يظل متوسط أسعار النفط الخام في عامي 2024 و2025 قريباً من متوسطه في عام 2023.

وقالت الإدارة على موقعها الإلكتروني: «نتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 82 دولاراً للبرميل في عام 2024 و79 دولاراً للبرميل في عام 2025، مقارنة بمتوسط عام 2023 البالغ 82 دولاراً للبرميل... ونتوقع أن يكون سعر خام غرب تكساس الوسيط أقل قليلاً ولكنه يتبع نفس المسار بشكل عام».

وأرجعت الإدارة السبب إلى أن العرض والطلب العالميين على السوائل البترولية سيكون متوازناً نسبياً خلال العامين المقبلين.

ورفعت الإدارة، توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2024 بمقدار 50 ألف برميل يوميا مقارنة بتقديراتها السابقة.

وتشير التوقعات الشهرية للإدارة إلى أن الطلب العالمي على النفط في 2025 سيبلغ 103.67 مليون برميل يوميا، بزيادة 1.21 مليون برميل يوميا عن عام 2024.

وأعلنت الإدارة الأربعاء، ارتفاع مخزونات النفط الأميركية، لتسجل الصعود الأول في نحو 3 أسابيع.

وأوضحت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، أن مخزونات الخام ارتفعت 1.3 مليون برميل، خلال الأسبوع المنتهي 5 يناير (كانون الثاني)، ليصل الإجمالي إلى 432.4 مليون برميل.

وعكست أسعار النفط اتجاهها خلال تعاملات جلسة الأربعاء، وهبطت بعد نشر تقرير المخزونات الأميركية، رغم المخاوف بشأن الإمدادات من الشرق الأوسط، وإغلاق أحد حقول النفط الليبية الكبرى.

وبينما تعمل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها على خفض الإنتاج لدعم السوق، قالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية الثلاثاء، إن إنتاج الخام الأميركي سيرتفع لمستوى قياسي في عام 2024.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 1.01 في المائة، إلى 77.50 دولار للبرميل بحلول الساعة 16:47 بتوقيت غرينتش، كما هبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.1 في المائة، إلى 72.20 دولار للبرميل.

وقال أولي هانسن من «ساكسو بنك»، وفق «رويترز»: «غالبا ما يحدث هذا النوع من الحركة المتقلبة للأسعار في الأسابيع القليلة الأولى من التداول في العام الجديد».

وأثر ضعف التوقعات الاقتصادية بالنسبة لأوروبا على التوقعات بشأن الطلب. وقال نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي لويس دي جيندوس الأربعاء إن الاقتصاد ربما كان في حالة ركود في الربع الأخير ولا تزال التوقعات ضعيفة.

وارتفع الخام اثنين في المائة تقريبا الثلاثاء بعدما خسر أكثر من ثلاثة في المائة يوم الاثنين. وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا يوم الأحد حالة القوة القاهرة في حقل الشرارة النفطي الذي يمكن أن ينتج ما يصل إلى 300 ألف برميل يوميا.

مصر و«أكوا باور» السعودية توقّعان اتفاقية لمشروع طاقة رياح باستثمارات 1.5 مليار دولار

الشرق الأوسط

أعلن مجلس الوزراء المصري، يوم الأربعاء، أن البلاد وقّعت اتفاقية بقيمة 1.5 مليار دولار مع تحالف بقيادة «أكوا باور» السعودية لإنتاج الطاقة من الرياح بسعة 1.1 غيغاوات، وباستثمارات تصل إلى 1.5 مليار دولار.

حضر مراسم توقيع الاتفاقية بين هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، وتحالف بقيادة شركة «أكوا باور» يضم شركة حسن علام للمرافق، ورئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، ووزير الكهرباء والطاقة المتجددة الدكتور محمد شاكر، ونائب سفير المملكة العربية السعودية بالقاهرة، الوزير مفوض عبد الرحمن بن سالم الدهاس، والرئيس التنفيذي لشركة حسن علام القابضة المهندس عمرو علام، والرئيس التنفيذي للاستثمار في شركة «أكوا باور» توماس بروستروم.

ووقّع الاتفاقية الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، الدكتور محمد الخياط، ونائب رئيس شركة «أكوا باور» لتطوير الأعمال في أفريقيا محمد حمدوش، والمدير الإقليمي لشركة «أكوا باور» في مصر، المهندس حسن أمين، والرئيس التنفيذي لشركة حسن علام للمرافق داليا وهبة.
وعقب التوقيع، أشار شاكر إلى أنه بموجب الاتفاقية، سيعمل التحالف، خلال مرحلة تطوير المشروع، على استكمال دراسات الموقع وتأمين التمويل للمشروع الذي سيكون موقعه في خليج السويس وجبل الزيت، لافتاً إلى أن هذا المشروع يُعدّ الأكبر من نوعه لإنتاج الطاقة من الرياح في منطقة الشرق الأوسط، وأحد أكبر مشاريع طاقة الرياح البرية في العالم، مضيفاً أنه مع اكتمال المشروع سيسهم في خفض 2.4 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً، وتوفير نحو 840 ألف طن من الوقود سنوياً، وخلق نحو 6 آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، بالإضافة إلى توفير الكهرباء لنحو مليون وحدة سكنية.

من جانبه، لفت بروستروم إلى أن المشروع سيجري تصميمه باستخدام أحدث تقنيات توربينات الرياح، والتي يصل ارتفاعها إلى نحو 220 متراً، لتكون الأعلى في منطقة خليج السويس، مما يساعد في استخدام الأراضي المخصصة للمشروع على أعلى مستوى من الكفاءة.

معهد البترول الأميركي: سياسات بايدن تهدد هيمنة البلاد في مجال الطاقة

اقتصاد الشرق

ينتعش إنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة، لكن السياسات التي تُفرض حالياً يمكن أن تهدد هيمنة البلاد في مجال الطاقة، حسبما حذرت أكبر مجموعة تجارية في الصناعة بواشنطن.

يطرح هذه النظرة الجدية معهد البترول الأميركي الذي عقد تجمعاً سنوياً في العاصمة واشنطن، الأربعاء، لتسليط الضوء على أولويات السياسة العليا، وسط مخاوف بشأن تغير المناخ والصراعات في جميع أنحاء العالم التي أدت إلى زيادة توترات إمدادات الوقود الأحفوري.

وصل إنتاج النفط الأميركي إلى مستوى قياسي في عام 2023، وهو في طريقه للارتفاع إلى مستويات قياسية جديدة هذا العام، وفقاً لتوقعات إدارة معلومات الطاقة الحكومية. قال مايك سومرز، رئيس معهد البترول الأميركي، في مقابلة يوم الثلاثاء، إن هذ المستويات حققت أرباحاً حقيقية للمستهلكين الأميركيين وللصناعة، لكنها نتاج لنشاط الإدارات السابقة، ويمكن أن يصيبها التراجع.

مستقبل قاتم

أضاف «سومرز»: «على الرغم من الجانب المشرق المتمثل في زيادة الإنتاج، إلا أننا قلقون للغاية بشأن الشكل الذي ستبدو عليه قتامة الوضع في المستقبل إذا لم نرَ تطبيق السياسات السليمة. هناك إشارات مستمرة من الإدارة الحالية والسياسات التي تنتهجها، ولدينا مخاوف حقيقية بشأن بوادر أزمة طاقة قادمة».

وفقاً لتحليل معهد البترول الأميركي، زادت الولايات المتحدة إنتاجها بنحو 1.6 مليون برميل يومياً منذ تولى الرئيس جو بايدن منصبه-وهو رقم مرتفع تاريخياً. ومع ذلك، جاء مليون برميل من تلك البراميل عن طريق الأراضي الخاصة، وجاء 500 ألف برميل من عقود الإيجارات البحرية والبرية التي تم بيعها خلال الإدارات السابقة. بشكل عام، قد تستغرق عقود إيجار النفط والغاز الممنوحة تحت إشراف «بايدن» سنوات قبل أن تؤتي ثمارها.

يتعرض «بايدن» لضغوط متزايدة من نشطاء المناخ لوقف مشاريع النفط والغاز التي لا تتوافق مع ظاهرة ارتفاع درجات الحرارة عالمياً، والحاجة المُلحة إلى التخلص التدريجي من استخدام الوقود الأحفوري.

يمارس المعهد-الذي يمثل عدداً من أكبر شركات النفط وخطوط الأنابيب والإمدادات في أميركا- ضغوطاً من أجل تسريع وتيرة منح تصاريح مشاريع الطاقة، بما في ذلك تراخيص تصدير الغاز الطبيعي المسال على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، وإتاحة المزيد من الفرص لمواصلة الإنتاج على الأراضي الفيدرالية. يشمل ذلك خليج المكسيك، حيث أجبر الكونغرس إدارة بايدن على بيع حقوق الحفر فيه في العام الماضي. من المقرر أن يكون هذا المزاد الأخير من نوعه حتى عام 2025 على الأقل، عندما تكون هناك حدوداً أكثر صرامة ومساحة متاحة أقل.

قلق من مبيعات بخليج المكسيك

يسود القلق في هذه الصناعة بشأن ثلاث صفقات بيع إيجارية محتملة في خليج المكسيك في المستقبل-والتي خططت لها وزارة الداخلية مبدئياً لأنها مطالبة بإصدار حقوق جديدة لطاقة الرياح البحرية-قد يتم تقليصها بشكل كبير أو إلغاؤها تماماً. قال «سومرز» إن هذا «مصدر قلق كبير»، مشيراً إلى الأثر البيئي الأفضل نسبياً لإنتاج النفط والغاز في خليج المكسيك مقارنة بالمناطق الأخرى.

في حين أن المعهد يرحب بالتغييرات في رسوم الميثان المفروضة كجزء من قانون خفض التضخم لعام 2022، فإن شركات النفط والغاز تحذر المشرعين من صفقات البيع والشراء بالجملة التي يمكن أن تهدد الحوافز الضريبية الداعمة لاحتجاز الكربون وإنتاج الهيدروجين والمشاريع الأخرى.

يطلق معهد البترول الأميركي حملة داعمة جديدة تمتد لسنوات عديدة تسلط الضوء على أهمية النفط والغاز الطبيعي الأميركيين لاقتصاد البلاد، بالإضافة إلى تلبية احتياجات الطاقة العالمية المتزايدة. ستسلط هذه الجهود الضوء أيضاً على مخاطر سنّ سياسات يرى المعهد أنها تعرّض الإنتاج المحلي للخطر، قبل الانتخابات التي من المقرر أن تستحوذ قضايا الطاقة والمناخ على مكانة بارزة بها.

الهند تلغي خطة بـ600 مليون دولار لملء مخزون النفط الاستراتيجي

اقتصاد الشرق

ألغت وزارة المالية في الهند خطة بـ50 مليار روبية (602 مليون دولار) لتعبئة احتياطي النفط الاستراتيجي في ضوء تقلب السوق وفرص انخفاض الأسعار مرة أخرى.

تراجع سعر خام برنت بنحو 20% عن أعلى مستوياته في سبتمبر، وقد ينخفض مرة أخرى إذا استمرت وفرة المعروض. لذلك، وبدلاً من شراء النفط عند مستويات الأسعار الحالية، تطلب الوزارة من شركة «إنديان ستراتيجيك بتروليم ريزيرفز» (Indian Strategic Petroleum Reserves Ltd)، المملوكة للدولة، تأجير المخازن الفارغة تحت الأرض لشركات التكرير وكبرى شركات النفط العالمية، بحسب أشخاص مطلعين على الأمر طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم نظراً لسرية المداولات.

لم يرد متحدث باسم وزارة النفط مباشرة على الرسائل النصية التي تطلب التعليق، فيما لم يرد متحدث باسم وزارة المالية على رسالة إلكترونية لذات الغرض.

تقليص عجز الموازنة

تمتلك الهند سعة تخزينية محدودة للنفط، بمساحة لا تكفي سوى 39 مليون برميل لاستخدامها في حالة الطوارئ، وهي كمية تكفي بالكاد لتغطية استهلاك البلاد لمدة 8 أيام. ملأت الدولة مخازنها في 2020، عندما تدهورت أسعار خام برنت، لكنها صرفت نحو ثلث هذه الكمية من النفط إلى شركات التكرير المحلية.

يأتي القرار الذي اتخذته الوزارة بعدم ملء احتياطياتها الاستراتيجية، الذي يخالف توجهات كبرى الدول الأخرى المستهلكة للنفط، في إطار سعي نيودلهي إلى تقليص نسبة عجز الموازنة من 6.4% في السنة المالية الماضية إلى 5.9% من إجمالي الناتج المحلي في العام المالي المنتهي في مارس المقبل. بدلاً من ذلك، سعت الحكومة إلى تأجير مساحة التخزين، غير أن إقبال شركات التكرير ظل محدوداً حتى الآن.
قد يعني ذلك أن تظل مستودعات التخزين تحت الأرض خاوية إلا إذا تغيرت أوضاع السوق، وفقاً للمطلعين على الأمر.

محادثات لتأجير مخازن النفط

تحتفظ الدولة الواقعة في جنوب آسيا بمخزون نفط استراتيجي في 3 مواقع. قال الأشخاص المطلعون إن مساحتين للتخزين في فيساكاباتنام ومانغالور، تتسعان معاً لتخزين 13.5 مليون برميل، خاويتان في الفترة الحالية.

الغاز النيجيري لن يلبي طموحات المغرب أو الجزائر.. ومشروع جديد قد يصبح فرصة

أحمد بدر

الطاقة

يتنافس الجزائر والمغرب على تصدير الغاز من نيجيريا إلى أوروبا، فيتواتر الحديث عن خط الغاز النيجيري المغربي، وكذلك عن الخط الجزائري النيجيري، إلا أن هذا الحديث تشوبه كثير من الأزمات السياسية والاقتصادية.

ويرى مدير تحرير منصة الطاقة المتخصصة عبدالرحمن صلاح، أن المشروعين يجري تداول أخبارهما بصورة متوازية، إذ إن الأنبوب الجزائري النيجيري يبلغ طوله 614 كيلومترًا، في حين أن المشروع الجزائري يقترب من 6 آلاف كيلومتر، وكلاهما يهدف إلى نقل الغاز من نيجيريا إلى أوروبا، مرورًا بأراضيهما. جاء ذلك خلال مشاركته في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، على منصة «إكس» (تويتر سابقًا)، قدّمها مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، بعنوان «حصاد الطاقة في 2023».

وأوضح صلاح، أن مشروع خط الغاز النيجيري المغربي الأمور حوله شائكة بصورة أكبرة، وذلك نظرًا إلى عدد من الأمور، أولها طول الخط الذي يصل إلى نحو 6 آلاف كيلومتر، وهو مسار ضخم، إذ سيمر -حال تنفيذه- عبر 11 دولة، بالإضافة إلى المغرب ونيجيريا، أي 13 دولة.

متى يمكن إنجاز الخط؟

قال مدير تحرير الطاقة عبدالرحمن صلاح، إن مرور خط الغاز النيجيري المغربي بنحو 13 دولة يطرح أسئلة «فنية» حول: كيف يمر بكل هذه الدول دون عوائق، وتحديدًا عوائق أمنية، بجانب التكلفة الاستثمارية الضخمة؟

وأوضح أن هذه التساؤلات أو المخاوف مطروحة منذ إعلان المشروع، لكن حتى الآن بصورة واضحة وعلى أرض الواقع لا يوجد قرار استثمار نهائي، سواء في الأنبوب المغربي النيجيري أو الجزائري النيجيري.

لكن -وفق مدير تحرير منصة الطاقة- المفاجأة كانت في حوار أجرته المنصة مع مديرة المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن في المغرب أمينة بنخضرة، على هامش مؤتمر الطاقة العربي في قطر مؤخرًا، فجرت خلاله عددًا من المفاجآت.

وأضاف: «قالت أمينة بنخضرة إن قرار الاستثمار النهائي سيجري اتخاذه نهاية العام الجاري 2024، أو بحد أقصى مع بداية العام المقبل 2025، وهذه هي أول معلومة مؤكدة من الجانب المغربي».

وتابع: «أيضًا حينما سألناها عن المخاوف من طول مسافة الخط، ومروره بنحو 13 دولة، قالت إنه يمكن تنفيذه على مراحل عديدة في الوقت نفسه، أي تنفيذ أجزاء من المشروع في عدد من البلدان معًا لإنجازه في أسرع وقت ممكن».

كما تحدثت مديرة المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن في المغرب عن دراسات لإنجاز 3 أو 4 مراحل من مشروع خط الغاز النيجيري المغربي، منها جزء من نيجيريا إلى غانا وكوت ديفوار، وفي الوقت نفسه ستُنفذ مرحلة أخرى من السنغال إلى موريتانيا وصولًا إلى المغرب.

وأردف: «حينما سألتها عن توقعاتها لبدء عمليات التنفيذ قالت ربما في 2025، متوقعة ضخ الغاز في الأنبوب في عام 2028، أي أن خط الغاز النيجيري المغربي سيُنفذ خلال 3 سنوات فقط من اتخاذ قرار الاستثمار النهائي».

المفاجأة الثالثة -وفق عبدالرحمن صلاح- كانت إجابتها عن سؤال بشأن بداية التفاوض مع مشترين محتملين لهذا الغاز، أنها أكدت أن المغرب يتفاوض حاليًا مع العديد من الشركات لتوقيع اتفاقيات شراء.

تحديات أمام خط الغاز النيجيري المغربي

يقول مدير تحرير الطاقة، إنه على الرغم من أن الجانب المغربي يتحدث بثقة عن المشروع، فإن هناك مجموعة من التحديات تواجه إقامة خط الغاز، والتي دفعت بعض الخبراء إلى التوقع بأن هذا المشروع قد لا يتحقق.

وأشار إلى 6 تحديات -تناولها خبير الغاز والهيدروجين في منظمة أوابك المهندس وائل حامد عبدالمعطي- كانت سببًا في توقعه أن المشروع لن يرى النور، التي كانت في مقدمتها مسألة التمويل، كما تحدث عن عقود شراء الغاز من هذا المشروع.

وأضاف مدير تحرير منصة الطاقة: «المشروعات الضخمة مثل خط الغاز النيجيري المغربي تحتاج إلى تعاقدات لمدة 20 عامًا مقبلة لشراء الغاز، في حين أن المشروع -حسب كلام خبير أوابك- قد يستغرق مدة بين 5 و10 سنوات للتنفيذ».

ولكن -وفق صلاح- فإن تقديرات منصة الطاقة، سواء بالنسبة إلى الخطين المغربي النيجيري أو الجزائري النيجيري، أن هناك صعوبة كبيرة جدًا في تنفيذ أي من المشروعين، ليس فقط لأن الاستثمارات ضخمة، أو أن أحدهما يمتد لمسافات كبيرة ويمر بـ13 دولة، وإنما لأن هناك إشكالية في الأصل عند الجانب النيجيري، وهي إنتاج الغاز.

وتساءل: هل إنتاج الغاز في نيجيريا يستوعب مشروعًا كبيرًا من هذين المشروعين؟ وهل حجم الإنتاج يستوعب الضخ وإمدادات الخطوط بالغاز حال تنفيذهما؟ لافتًا إلى أنه يشك في ذلك بنسبة كبيرة، لأنه لا يوجد لدى نيجيريا غاز يكفي لتصديره عبر هذين المشروعين.

وتابع: «النقطة الأولى هي وجود مشكلة لدى الجانب النيجيري في الإنتاج، ولكن: هل الاحتياطيات النيجيرية ستلبي احتياجات المشروع الجزائري أم المغربي حال تنفيذه؟ وإذا كان الغاز سيلبي احتياجات مشروع واحد فقط، فمن سيحصل على هذا الغاز؟».

وأوضح أن الخيار الأفضل بالنسبة إلى نيجيريا هو تصدير الغاز المسال، وهو الأغلى وذو طلب كبير، خاصة في السوق الأوروبية، وليس الاتجاه إلى تصدير الغاز الطبيعي عبر الأنابيب، لا سيما أن صادرات الغاز المسال النيجيري تراجعت تقريبًا بنحو 40 أو 50%.

وأردف -خلال مشاركته في حلقة «أنسيّات الطاقة»-، «الخلاصة أن الجانب النيجيري يعاني، وأن الغاز النيجيري لن يلبي طموحات أي من المشروعين، سواء كان خط الغاز النيجيري المغربي، أو المشروع نفسه مع الجزائر».

خط بين المغرب وموريتانيا

قال مدير تحرير منصة الطاقة المتخصصة عبدالرحمن صلاح، إن موريتانيا واحدة من الدول التي من المقرر أن يمر فيها خط الغاز النيجيري المغربي، الذي يقارب طوله 6 آلاف كيلومتر، ويمر في 13 دولة.

وأوضح أن المغرب لا يركز على موريتانيا، ولكنه يمكنه أن يستفيد منها، من خلال إنشاء خط أنابيب بينهما فقط، ولا سيما أنها لديها احتياطيات كبيرة جدًا من الغاز، وذلك دون الحاجة إلى تدشين خط من نيجيريا إلى موريتانيا ثم المغرب.

ولفت صلاح إلى أن المسافة بين المغرب وموريتانيا تتراوح بين 1200 و1300 كيلومتر فقط، وبناء على ذلك سيكون حجم التكلفة أو الاستثمارات قليلًا نسبةً إلى تكلفة المشروع الذي يضم 13 دولة، وكذلك حجم التكلفة اللوجستية؛ فالمخاطر ستكون قليلة للغاية.

وأضاف: «موريتانيا لديها احتياطيات تقدر بنحو 100 تريليون قدم مكعبة من الغاز، يمكن الاستفادة منها، وستبدأ تصدير الغاز المسال في الربع الأول من 2024، وفق ما صرح به مسؤول موريتاني إلى منصة الطاقة».

وتابع: «لذلك، فإن مشروع خط الغاز بين المغرب وموريتانيا، سيكون أقل في التكلفة، وأقل في المسار، وأقل في المخاطر، وأعتقد أنه سيكون مشروعًا واعدًا بشكل كبير إذا فكر فيه المغرب».

مدير وحدة أبحاث الطاقة: 3 نتائج لإغلاق حقل الشرارة في ليبيا

أحمد بدر

الطاقة

بعد إغلاق حقل الشرارة النفطي في ليبيا، رصدت وحدة أبحاث الطاقة المخاوف الكبيرة بشأن ارتداد إنتاج النفط في الدولة الواقعة شمال أفريقيا إلى ما كان عليه قبل (2023)، لا سيما خلال (2022) الذي شهد كثيرًا من الخلافات السياسية التي أثّرت بشكل مباشر في قطاع النفط والغاز.

من جانبه، أوضح مدير وحدة الأبحاث أحمد شوقي أن إنتاج ليبيا من النفط الخام يمكن وصفه بأنه «يمشي على سطر ويترك آخر»، إذ إنه بعد عام من الاستقرار في 2023، كانت ليبيا خلال العام الماضي من أكثر الدول استقرارًا في الإنتاج، وعاد الاضطراب مجددًا إلى القطاع مع بداية العام الجديد (2024).

وأشار مدير وحدة أبحاث الطاقة، خلال حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة» بمساحات منصة إكس، جاءت بعنوان «مستجدات أسواق الطاقة بين مصر والصين والولايات المتحدة ودول الخليج»، وقدّمها مستشار تحرير منصة الطاقة الدكتور أنس الحجي، إلى عدم انخفاض إنتاج ليبيا النفطي عن 1.100 مليون برميل يوميًا خلال العام الماضي.

وأضاف: «كعادة إنتاج النفط الليبي، يستقر عام ويعود للاضطراب عام آخر، وفي بداية 2024، كانت أزمة جديدة قد لحقت بالقطاع، وهي إغلاق حقل الشرارة، الذي يعدّ أكبر حقل نفطي في البلاد، ويبلغ إنتاجه 350 ألف برميل يوميًا، وذلك على خلفية مطالب اجتماعية لبعض المعتصمين، ما أدى لإعلان حالة القوة القاهرة».

حقل الشرارة النفطي

قال مدير وحدة أبحاث الطاقة أحمد شوقي، إن حقل الشرارة النفطي اكتُشِف للمرة الأولى في عام 1980، وبدأ الإنتاج الفعلي منه في عام 1996، وهو هدف متكرر للاحتجاجات السياسية والاجتماعية، وذلك نظرًا لما يتمتع به من تأثير كبير في قطاع النفط الليبي.

وأضاف: «باختصار، إغلاق حقل الشرارة النفطي ستترتب عليه 3 أمور، الأمر الأول والطبيعي هو أن إعلان حالة القوة القاهرة في هذا الحقل، الذي ينتج 350 ألف برميل يوميًا، يعني خسارة قطاع النفط الليبي أو إنتاج النفط في ليبيا قرابة ثلث إنتاجه اليومي».

وأوضح أن هذا الإعلان يكبّد الاقتصاد الليبي خسائر مالية كبيرة، خاصة أن النفط يمثّل قرابة 90% من إجمالي الإيرادات للدولة الواقعة في شمال أفريقيا، وبعيدًا عن هذه النقطة، تزيد الاضطرابات وإغلاقات الحقول وغيرها، وهذا يؤدي إلى عدم الثقة في استمرار تصدير النفط الليبي.

ومن ثم، وفق مدير وحدة أبحاث الطاقة، فإن الطلب سيتراجع على النفط الليبي من جانب المستوردين، إذ لن تكون لديهم ثقة في ديمومة استيراد النفط من ليبيا.

الأمر الثاني، بحسب شوقي، يتعلق بكون إنتاج النفط في حقل الشرارة سيؤدي إلى أزمة وقود محلية، لأن إغلاقه يعني وقف عمل مصفاة الزاوية، التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 120 ألف برميل يوميًا، إذ تحصل هذه المصفاة على النفط عبر خط أنابيب قادم من الحقل.

ومن ثم، فإن إغلاق حقل الشرارة يعني توقُّف الإمدادات إلى هذه المصفاة، فيقلّ إنتاج المشتقات النفطية منها، وتحدث أزمة وقود، إضافة إلى أن إغلاق الحقل سيؤثّر في توافر الوقود لمحطة أوباري للكهرباء.

تكاليف إضافية على خزانة الدولة

أوضح مدير وحدة أبحاث الطاقة أحمد شوقي أن الأمر الثالث، وهو متكرر، يتمثل في أن إغلاق أيّ حقل -عمومًا- وإعادة فتحه من جديد، يعني أن هذا الحقل سيحتاج إلى عمليات صيانة ومعالجة مشكلات فنية، وغيرها من المعدّات المتخصصة في إنتاج النفط.

ولفت إلى أن هذا يعني تحمُّل خزانة الدولة الليبية تكاليف إضافية لإعادة حقل الشرارة إلى ما كان عليه قبل وقف الإنتاج، الأمر الذي يعمّق المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها ليبيا.

وأضاف مدير وحدة أبحاث الطاقة أنه -في نهاية الأمر- من الصعب جدًا وسط هذه الأزمات المتكررة والانقسام السياسي الدائر في ليبيا، أن يحقق إنتاج النفط الليبي هدفه المتمثل في الوصول إلى مليوني برميل يوميًا.

يشار إلى أن مؤسسة النفط الليبية كانت قد أعلنت -بداية من يوم الأحد 7 يناير/كانون الثاني الجاري 2024- حالة القوة القاهرة في حقل الشرارة النفطي، بعد توقُّف الإنتاج فيه، إثر اقتحام عدد من المعتصمين له، على خلفية مطالب فئوية.

شكراً